AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

GEP
GOVERNMENT ENGAGEMENT PLATFORM

عام في سدة المسؤولية

قراءة منظّمة في عمل الحكومة (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦)

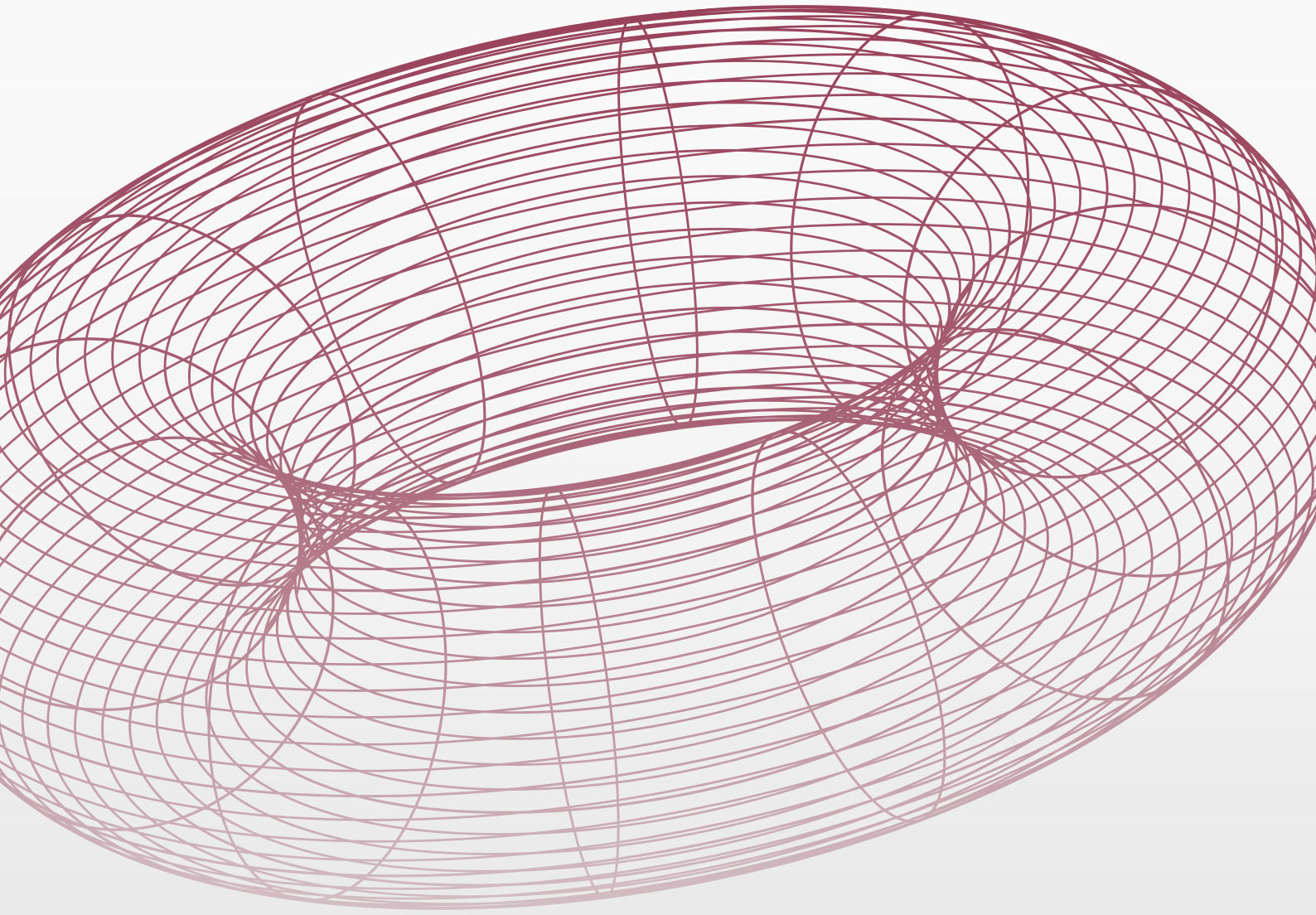

مقدمة

النطاق والغرض والمنهجية

في 26 شباط/فبراير 2025، نالت الحكومة اللبنانية ثقة مجلس النواب وتولّت رسميًا مهامها. وبعد مرور عام، يقدّم هذا المستند قراءة ممنهجة و موضوعية وقائمة على الأدلة لمسار عملها خلال هذه الفترة.
يوفّر التقرير نظرة شاملة عابرة للقطاعات للتطوّرات في المجالات الأساسية، وذلك في ضوء الالتزامات الواردة في البيان الوزاري.
وهو لا يُعدّ تقييمًا رسميًا لأداء الحكومة، ولا يهدف إلى قياس الأثر أو النتائج، بل يقدّم عرضًا منظّمًا للإجراءات المتّخذة، والتوجّهات السياساتية المعلنة، والتطوّرات المؤسسية التي سُجّلت خلال السنة الأولى من ولاية الحكومة.

يهدف هذا التقرير إلى غايتين أساسيتين:

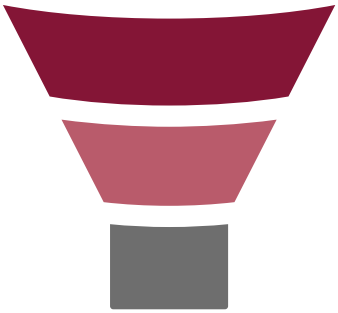

أولًا، **يهدف إلى الإقرار بالمجالات** التي تحقق فيها تقدّم وتشجيعها، من خلال الاعتراف بالخطوات المتّخذة، والزخم المتولّد، والمبادرات المنسجمة مع الأولويات المعلنة.

ثانيًا، يسلّط الضوء على المجالات التي لا تزال **الجهود والتنسيق فيها قيد التطوّر** ضمن أجندة إصلاحية مستمرة.

تعتمد القراءة الواردة في هذا المستند مقاربة حيادية قائمة على الأدلة، مستندةً إلى التطوّرات السياساتية الموثّقة والمؤشرات العلنية المتاحة حول مسار العمل. وهي لا تعزو المسؤولية عن أي تأخير أو فجوات، ولا تنخرط في المقارنات أو الأحكام التقييمية. بل تقدّم عرضًا واقعيًا لما تمّ رصده، مع وضع هذه الملاحظات في سياق الالتزامات السياساتية الأوسع التي أُعلنت عند انطلاق ولاية الحكومة.

ومن خلال تقديم هذه القراءة المنظّمة عند محطة العام الأول، يهدف المستند إلى الإسهام في إثراء النقاش العام القائم على المعرفة، ودعم الانخراط البنّاء حول التوجّهات السياساتية، والأولويات، وفرص تعزيز الحوكمة في المرحلة المقبلة.

.

الاعتبارات السياقية

جرت الإجراءات السياساتية المرصودة خلال العام الماضي في ظلّ سياق اتسم بتداخل القيود الاقتصادية والمالية والمؤسسية، إلى جانب تصاعد الضغوط الأمنية، بما في ذلك استمرار الأعمال العدائية في جنوب لبنان. ورغم أنّ هذا المستند لا يتناول تقييم هذه العوامل السياقية، إلا أنّ أخذها في الاعتبار يبقى ضروريًا لفهم وتيرة ونطاق وأولويات العمل الحكومي التي سُجّلت عبر مختلف القطاعات.

كيفية إعداد هذه القراءة الموضوعية

تأمل سياساتي للسنة الأولى

نظرة حيادية تركّز على المؤشرات السياساتية الموثّقة، والتشريعات، والمبادرات، بدلًا من النتائج النهائية أو الآثار المترتبة.

الأركان الثلاثة للتحليل

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

تحديد الموضوعات والقطاعات المحددة التي أولتها الحكومة أولوية خلال العام الماضي.

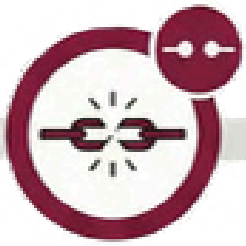

الأجندة قيد التنفيذ

تسليط الضوء على الأولويات ذكرت في البيان الوزاري التي لا تزال قيد التنفيذ.

محاور بارزة

تحديد ثلاثة مجالات سياساتية ذات أولوية في السنة الأولى

منهجية البحث

البيان الوزاري

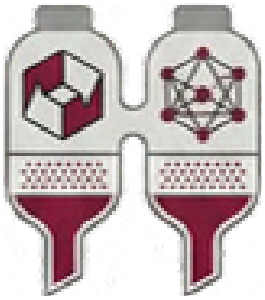

قاعدة أدلة مزدوجة المصادر

يجمع التحليل بين الأولويات الوزارية الأولية والرصد الاستراتيجي للأنشطة الحكومية في الوقت الفعلي.

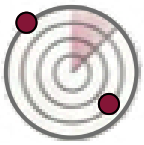

الرصد المتواصل للتطوّرات السياساتية

التركيز على الإشارات السياسية

يرصد القرارات، ومشاريع القوانين، والمبادرات بدلاً من قياس الأثر النهائي للتنفيذ.

أدلة عامة موثّقة

تشير الإشارات إلى «تحرّك محدود أو غير ملحوظ» إلى غياب الإشارات السياسية الموثّقة علنًا، ولا تستبعد وجود أعمال تحضيرية غير معلنة.

القطاعات الرئيسية والمحاور العابرة للقطاعات

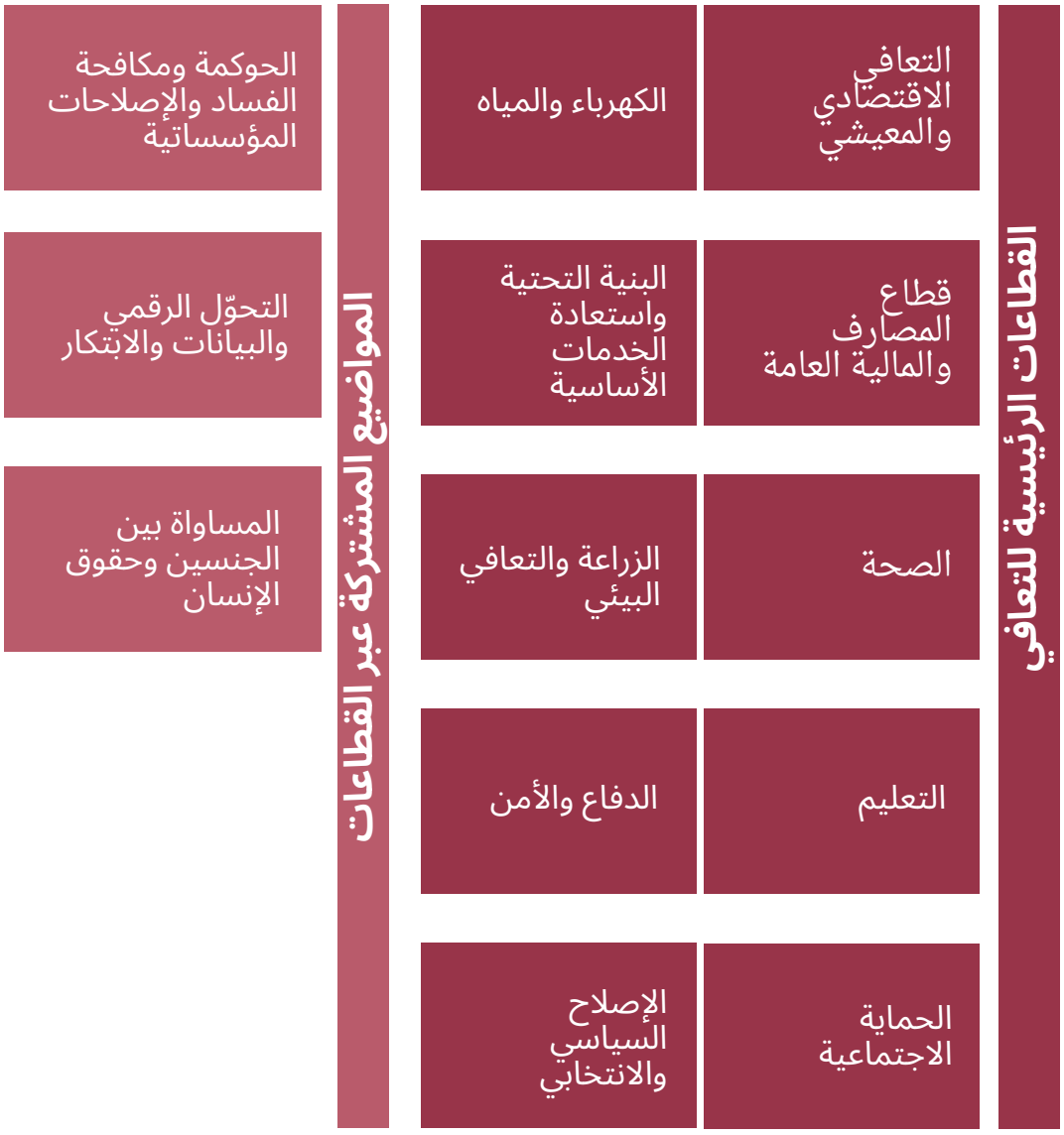

التعافي الاقتصادي والمعيشي

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

دعم توظيف الشباب

إيجاد فرص عمل مستدامة موجّهة خصيصًا للفئة الشابة في سوق العمل

دعم القطاعين الصناعي والزراعي

تنمية القطاعات الإنتاجية من خلال سياسات متوازنة ومحفّزة للاستثمار

تنمية متوازنة وشاملة

ضمان أن تعود ثمار النمو على مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية بصورة متزامنة

تعزيز النمو وثقة المستثمرين

استعادة الثقة بما يسهم في تثبيت الاستقرار الاقتصادي وتسريع معدلات النمو الإجمالي

تحفيز نشاط القطاع الخاص

تعزيز بيئة أعمال محفّزة بما يدفع عجلة النشاط الاقتصادي الداخلي

توسيع القدرات التصديرية

زيادة حضور المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية بما يعزّز الإيرادات

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

الاستقرار

بحلول منتصف عام 2025، **ارتفعت احتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية** إلى ما بين 11.3 و11.5 مليار دولار أميركي، مسجّلة زيادة تقارب 150 مليون دولار شهريًا، ما أسهم في دعم الاستقرار النقدي. كما استأنف لبنان مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي بعد انقطاع دام نحو ثلاث سنوات، في إشارة إلى تجدد الانخراط في مسار الإصلاحات الاقتصادية.

سوق العمل

فقدت العملة الوطنية نحو 97% من قيمتها منذ عام 2019، **ما أدى إلى تراجع حاد في القدرة الشرائية**. وتواصل النقابات العمالية والهيئات الاقتصادية التفاوض بشأن تصحيح الحد الأدنى للأجور، مع مطالبات برفعه إلى ما يعادل 1,000 دولار أميركي، الأمر الذي يسلّط الضوء على الفجوة القائمة بين جهود الاستقرار الاقتصادي والأوضاع المعيشية للأسر.

القطاعات الإنتاجية

تمّ التأكيد مجددًا على **دعم الصناعة المحلية وتعزيز إجراءات مكافحة التهريب**، بالتوازي مع العمل على توسيع الأسواق التصديرية، بما في ذلك تطوير علاقات تجارية جديدة مع شركاء إقليميين ودوليين.

القطاع الخاص

حصل لبنان على استثمارات بقيمة 150 مليون دولار أميركي من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في قطاعات أساسية وفي إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما استأنف الصندوق العربي، الذي يدير محفظة تقارب ملياري دولار أميركي، **انخراطه رفيع المستوى وقدم دعمًا مباشرًا لتمويل الدراسات وإعداد دراسات الجدوى**. وقد أحالت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع تعديل لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتم إدماج هذه التعديلات ضمن الصيغة الجديدة للتشريع.

الاقتصاد الرقمي

توسّعت حاضنات الابتكار المرتبطة بالجامعات على المستوى العالمي، **مع مشاركة شركات ناشئة لبنانية في فعاليات تكنولوجية دولية كبرى**. كما أُطلقت إصلاحات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك مراكز البيانات والمناطق الاقتصادية.

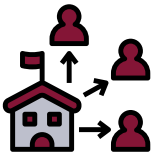

الجاليات اللبنانية في الخارج

شهد الانخراط مع الانتشار اللبناني نموًا ملحوظًا، مع بروز المغتربين كشركاء أساسيين في جهود إعادة الإعمار. كما تعافى **قطاع السياحة وحركة الاستيراد**، حيث بلغت قيمة الواردات في عام 2025 نحو 19 مليار دولار أميركي، مقتربة من مستويات عامي 2018–2019 التي بلغت نحو 20 مليار دولار أميركي.

محاور بارزة

1 استقرار تدريجي

استقرار تدريجي من دون تعافٍ كامل، مع **تحسّن في المؤشرات الاقتصادية الكلية** لم ينعكس بعد على تحسّن في مستويات المعيشة.

2 انخراط خارجي

تجدّد الانخراط الدولي والإقليمي، بما يشير إلى **استعادة الثقة الخارجية**، وإن كان ذلك مشروطًا باستمرار تنفيذ الإصلاحات.

3 ركائز نمو

تزايد التركيز على **قطاعات الصناعة والزراعة والابتكار ورأسمال الانتشار اللبناني** كمرتكزات للنمو المستقبلي.

الأجندة قيد التنفيذ

الاستقرار الاقتصادي الكلي، وحماية العمال، والضمان الاجتماعي

تتواصل الجهود لربط الاستقرار الاقتصادي الكلي باستعادة الأجور، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وإطلاق مبادرات لخلق فرص العمل. ويجري العمل على ضمان أن تشمل مسارات التعافي تعزيز حقوق العمال وتقوية أنظمة الضمان الاجتماعي بما يحدّ من تفاقم عدم المساواة.

تعافي القطاع الخاص والتنمية الصناعية

لا يزال الانتقال من مرحلة الاتفاقات والتعهّدات إلى مرحلة التنفيذ قائمًا، مع تركيز خاص على دعم الصادرات، وتطوير المناطق الصناعية، وتعزيز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

قطاع المصارف والمالية العامة

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

التفاوض على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي

تم ربط التعافي الاقتصادي صراحة بالتفاوض على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي (IMF).

إعادة هيكلة القطاع المصرفي

إعطاء أولوية لحماية الودائع من خلال إصلاحات شاملة واتخاذ الإجراءات البرلمانية الضرورية.

تحسين الإيرادات وتقليل الهدر

تحسين تحصيل الضرائب والجمارك، ومكافحة التهريب والهدر المالي.

الالتزام بالسياسة المالية

تلتزم الحكومة بتعزيز المالية العامة من خلال سياسات مالية سليمة والحفاظ على الاستقرار المالي.

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

صياغة التشريعات

على المستوى التنفيذي، أقرّ مجلس الوزراء **مشروع قانون إعادة هيكلة ومعالجة أوضاع المصارف في لبنان**، **وقانون الفجوة المالية**، كما وافق على تعديلات على **الإطار القانوني للسرية المصرفية**.

الحوكمة المالية

شهد مسار الحوكمة المالية خطوات ملموسة، تمثّلت في **مراجعة موازنة عام 2025**، والنجاح في **إعداد وإحالة مشروع قانون موازنة عام 2026** إلى مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية، إلى جانب تصحيح بعض الرسوم غير القانونية واستئناف نشر ملخّصات الوضع المالي. كما شملت إجراءات الرقابة تفعيل مهام تدقيق والعمل التحضيري **لإجراء مراجعة جنائية لبرامج الدعم بعد عام 2019**. بالإضافة إلى ذلك، أعلن البنك الدولي عن موافقته على تمويل مشروع بقيمة 34 مليون دولار بعنوان **«مشروع الإدارة المالية»**، يهدف إلى استعادة الوظائف الأساسية للإدارة المالية في الإدارة العامة اللبنانية.

تطبيق قوانين الجمارك

اتُّخذت خطوات عملية في مجال **مكافحة التهريب وتعزيز الإيرادات**، تمثّلت في موافقة مجلس الوزراء على تركيب أجهزة مسح متطوّرة للبضائع في مرفأي بيروت وطرابلس، بهدف تعزيز إنفاذ الإجراءات الجمركية، وتحسين آليات الرقابة، ومواءمة عمليات المرافئ مع المعايير الدولية.

ظل الانخراط الدولي نشطاً طوال العام، مع **اجتماعات متكررة مع فرق صندوق النقد الدولي** وشركاء ثنائيين ومتعددين، ربط خلالها تقدم الإصلاحات–خصوصاً في التشريعات المصرفية والحوكمة المالية–بآفاق الدعم المالي الخارجي.

المشاورات مع صندوق النقد الدولي

محاور بارزة

1 التركيز على المالية

أولاً، كان هناك تركيز كبير **للاهتمام السياسي** على الملف المالي والمصرفي، حيث تم التعامل مع التشريعات الإصلاحية، والتدابير المالية، والانخراط مع صندوق النقد الدولي على أنها مترابطة ارتباطاً وثيقاً.

2 التشريعات

ثانياً، ركز التقدم إلى حد كبير على **التحضير التشريعي** وإصدار الإشارات السياسية، بدلاً من التنفيذ الكامل.

3 مسارات الإصلاح الموازية

ثالثاً، بدأ كبار المسؤولين بشكل متزايد في **عرض الإصلاحات** على أنها تسير عبر مسارات موازية، تشمل الأمن، والاستقرار المالي، وإعادة بناء المؤسسات، وإصلاح الموازنة.

الأجندة قيد التنفيذ

إعادة هيكلة المصارف وحماية المودعين

لا يزال إقرار البرلمان قانون **الفجوة المالية قيد الانتظار؛** كما يجري تطوير آليات التنفيذ الخاصة بحماية المودعين، وتوزيع الخسائر، والمساءلة.

الضرائب والجمارك وحوكمة الإيرادات

لا تزال هناك حاجة لإصلاحات أوسع في إدارة الضرائب والجمارك وحوكمة الإيرادات؛ ويعد التوافق مع المعايير الدولية ضرورياً لتنفيذ البرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

الصحة

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

أنظمة الصحة

عزّزت الوزارة النظام الصحي من خلال زيارات ميدانية للمستشفيات ومراكز الرعاية الأولية، وتقديم الدعم المالي والمعدّاتي، **وعقد اتفاقيات تعاون مع شركاء من القطاعين العام والخاص والأكاديمي**. وتركّز التنسيق مع صندوق الضمان الاجتماعي الوطني (NSSF) على تغطية الفوائد والفوترة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

التغطية الصحية الشاملة

استمرّ التقدّم نحو **تحقيق التغطية الصحية الشاملة** من خلال العمل التقني والسياساتي المتواصل على مشروع قانون التغطية الصحية الشاملة، بما يشمل ترتيبات الحوكمة، وآليات التمويل، وتصميم سلة المنافع.

تنظيم الأدوية

وسّعت الوزارة **نطاق تغطية أدوية الأمراض المزمنة**، وأطلقت مناقصات **وطنية للأدوية الأساسية** بما في ذلك الأنسولين، وعزّزت اليقظة الدوائية وسلامة الأدوية، وطرحت خططاً لتأسيس الوكالة الوطنية للأدوية والمختبر المركزي للصحة العامة، وكثّفت الجهود لمكافحة الأدوية المزوّرة والمهربة.

الإجراءات الصحية العامة

تجلّت الإجراءات الصحية العامة من خلال **حملات التطعيم** (التطعيم الروتيني للأطفال، والإنفلونزا، وداء الكلب)، ورصد واستجابة لتفشي الأمراض، ومجموعة واسعة من المبادرات الوقائية التي تتناول التدخين، والدهون المتحولة، وصحة الأم، وهشاشة العظام، وانحناء العمود الفقري، وسرطان الثدي، وسرطان الرئة، وأمراض القلب والأوعية الدموية.

الشراكات

دعمت **التعاونات الدولية والشراكات مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وشركاء التنمية جهود الاستعداد للطوارئ،** ورعاية مرضى السرطان، وخدمات الصحة النفسية، والمرونة الصحية في مواجهة تغيّر المناخ، وتطوير القوى العاملة.

محاور بارزة

تعكس السنة الأولى مستوى عالٍ من **الانخراط التشغيلي لوزارة الصحة العامة،** مع التركيز على الحفاظ على تقديم الخدمات في ظل ظروف الأزمة، إلى جانب دفع مبادرات بناء النظام الصحي. وقد برزت الصحة الوقائية والأمراض غير المعدية كأولويات بارزة، إلى جانب الاهتمام المتزايد بأنظمة الصحة الرقمية، والاعتماد المؤسسي، واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

الأجندة قيد التنفيذ

التغطية الصحية الشاملة

لم يتم بعد تحقيق التغطية التشغيلية على مستوى البلاد؛ ويتطلب التنفيذ تنسيقاً مستمراً ومتابعة سياسية دقيقة.

تمويل المستشفيات العامة وجودة الخدمات

تستمر التحديات الهيكلية في التمويل، ولا تزال الفوارق الإقليمية في جودة الخدمات تؤثر على الوصول والنتائج.

الصحة الوقائية وإصلاح صندوق الضمان الاجتماعي الوطني (NSSF)

يشير انخفاض معدلات التطعيم وظهور تفشيات الأمراض إلى الحاجة إلى تعزيز برامج الوقاية. ويستمر إصلاح صندوق الضمان الاجتماعي الوطني، مع التركيز على توسيع التغطية وتقليل النفقات المباشرة على المواطنين.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

التعليم

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

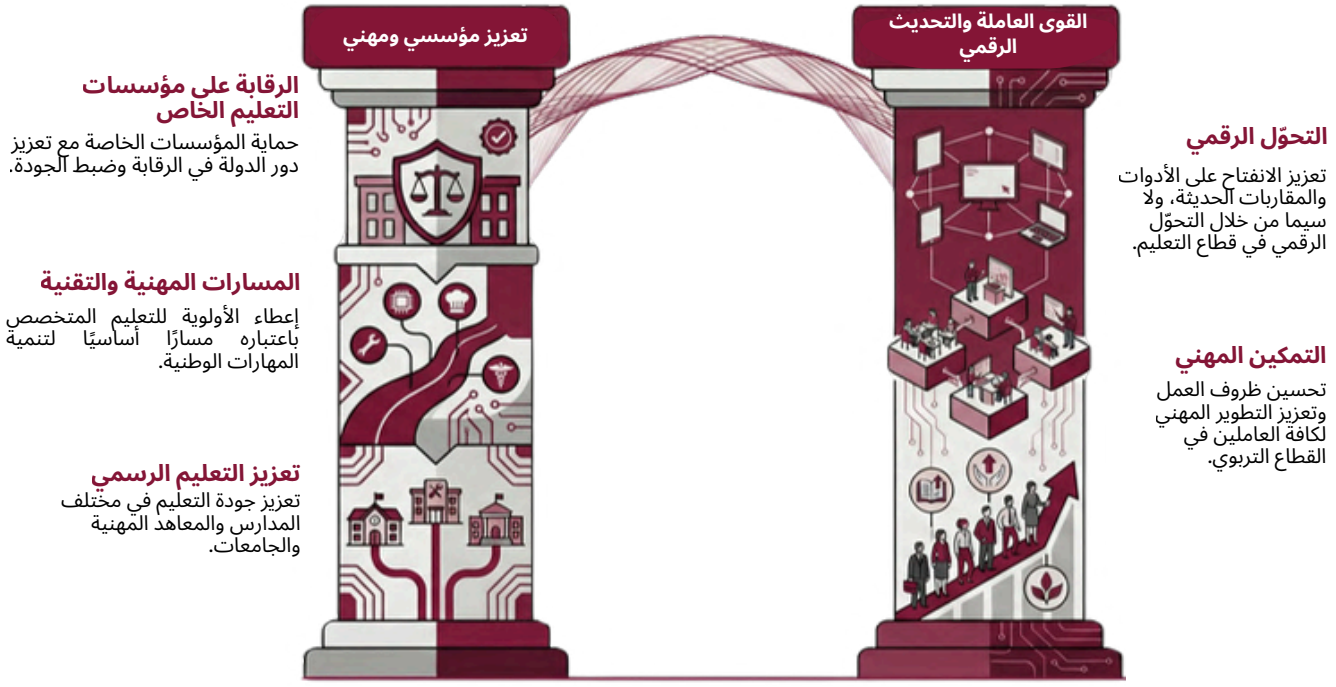

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

القوى العاملة التربوية

انخرطت الوزارة في حوار مع الأساتذة والمتعاقدين بشأن الرواتب، وبدلات الإنتاجية، وظروف التوظيف. وعلى الرغم من القيود المالية، **جرى توضيح آليات التعويض، والإبقاء على البدلات، ودعم خطوات** تخصّ مديري المدارس الرسمية، بما يوازن بين استقرار الكادر التربوي وتصاعد المطالب العمالية وتراجع القدرة الشرائية.

التعليم الرسمي

إستهدفت الجهود السياساتية استدراك الفاقد التعليمي وإصلاح الحوكمة. وقد **أُجريت تقييمات تشخيصية على المستوى الوطني لتحديد فجوات التعلّم**، كما أُتيحت بيانات مُجهّلة الهوية لنحو 135 ألف طالب لأغراض البحث العلمي. وتم دعم الإدارة المدرسية والبنية التحتية من خلال منحة بقيمة 1.2 مليون دولار أميركي مموّلة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) عبر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (يونوبس)، خُصّصت لأعمال التأهيل، وتوفير التجهيزات، وتنفيذ خطط تحسين المدارس.

حوكمة النظام والتنسيق

تمّ تعزيز آليات الحوكمة من خلال اجتماعات مجلس التعليم العالي ومجموعة التعليم المحلية، بما أسهم في مواءمة جهود الجهات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والشركاء حول أولويات الإنصاف، والإصلاح القائم على الأدلة، والاستدامة. كما جرى إدماج مفاهيم مكافحة الفساد والنزاهة ضمن مناقشات المناهج، بما يعكس التوجّهات الأوسع في مجال الحوكمة.

التحوّل الرقمي

وضعت الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي في التعليم الأدوات الرقمية وأنظمة البيانات في صلب جهود تعزيز الجودة والمرونة. كما جرى إدخال برامج تعليمية قائمة على التكنولوجيا في مجالات الذكاء الاصطناعي والبرمجة والروبوتات، بما يعكس توجّهًا نحو تنمية المهارات المستقبلية في المدارس الرسمية والخاصة.

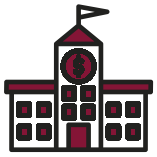

التعليم الخاص

سلّط ارتفاع الأقساط المدرسية والخلافات المرتبطة بالشفافية الضوء على ثغرات تنظيمية قائمة. كما عزّزت الدعاوى القضائية المقدّمة من أولياء الأمور، وتعطّل عمل المجالس التحكيمية التربوية، الحاجة إلى تعزيز الرقابة واعتماد أدوات متابعة رقمية لحماية حقوق الأسر.

التعاون

دعمت الشراكات الدولية مبادرات القطاع، فيما أصبح لبنان أول دولة عربية تُطبّق توصية اليونسكو بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة على المستوى المدرسي.

محاور بارزة

1

تحوّل قائم على الأدلة

أولًا، برز تحوّل واضح نحو التخطيط القائم على الأدلة وتعزيز الشفافية، لا سيما من خلال إجراء تقييمات تشخيصية واسعة النطاق وإتاحة البيانات للعموم.

2

إصلاح التعليم

ثانيًا، بات إصلاح التعليم يُطرح بشكل متزايد كأجندة تحول شاملة للنظام، تجمع بين إصلاح الحوكمة، والتحوّل الرقمي، واستدراك الفاقد التعليمي بدلًا من الاكتفاء بتدخلات متفرقة.

3

الشراكات

ثالثًا، ازدادت أهمية الشراكات الدولية والتعاون بين الجامعات والحكومة، بما يدعم تصميم السياسات ويعزّز القدرات التنفيذية.

الأجندة قيد التنفيذ

تعويضات المعلمين وظروف العمل

تستمر المخاطر التي تهدّد استقرار النظام نتيجة غياب أطر شاملة للأجور تراعي معدلات التضخم، فيما لا تزال المؤسسات الرسمية تعاني من محدودية الموارد.

استدراك الفاقد التعليمي ونتائج التعلّم

تتطلّب المرحلة المقبلة تمويلًا مستدامًا ودعمًا مؤسسيًا لترجمة نتائج التقييمات التشخيصية إلى تحسّن ملموس في مخرجات التعلّم.

الرقابة على التعليم الخاص

تتواصل الجهود لتعزيز آليات التحكيم وتفعيل قدرات الإنفاذ والرقابة.

استراتيجيات التعليم الرقمي

جرى وضع أطر إصلاحية، إلا أن نجاحها يبقى مرهونًا بالالتزام المستمر بالتنفيذ، وجاهزية البنية التحتية، والحدّ من الفوارق الإقليمية في الوصول إلى التكنولوجيا.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

الحماية الاجتماعية

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

اتفاقية الأمم المتحدة
الالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إدماج شامل عابر للقطاعات
إرساء معايير الإتاحة لذوي الإعاقة كمبدأ أساسي في مختلف خدمات القطاع العام

برامج متاحة للجميع
ضمان شمول جميع المشاريع الحكومية والبرامج الرسمية لكافة الفئات من دون استثناء

حماية اجتماعية شاملة
الالتزام بزيادة الإنفاق الاجتماعي لإرساء شبكة أمان وطنية شاملة

انفجار مرفأ بيروت
تسديد التعويضات المستحقة واستكمال عودة جميع المتضرّرين والنازحين إلى منازلهم.

مسؤولية الدولة
تكريس مسار التعافي الوطني وجبر الضرر باعتباره مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدولة.

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

تعزيز شبكات الأمان

تركّزت الإجراءات الحكومية على تعزيز البرامج القائمة، مع تأطير **الحماية الاجتماعية كأولوية وطنية في ظلّ الأزمة**، وإطلاق التزامات أولية لتوسيع التغطية، وزيادة التمويل، وضمان الاستدامة على المدى الطويل.

توسيع برنامج أمان

قد جرى تمديد **وتوسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية «أمان»**، ليصل إلى ما بين 161,000 و166,000 أسرة لبنانية، بمعدّل تحويلات شهرية تقارب 20 مليون دولار أميركي، مع استمرار التنفيذ رغم القيود المالية.

الشراكة مع المجتمع المدني

من خلال مبادرات مثل «حملة 10,452»، **عقدت وزارة الشؤون الاجتماعية شراكات مع منظمات المجتمع المدني** لتقديم مساعدات غذائية وطبية وخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، بالتوازي مع تعزيز مسار الرقمنة والشفافية.

الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية

أطلقت **الوزارة استراتيجية التنمية الاجتماعية وخطة تنفيذها**، في خطوة تعكس توجّهًا لإعادة تموضعها من دور يتركّز أساسًا على الرعاية الاجتماعية إلى وزارة للتنمية الاجتماعية تضطلع بدور أوسع في التخطيط، والتنسيق، وصياغة السياسات.

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

صادق لبنان على **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، وموّل مخصّصات بدل الإعاقة الوطنية من الموازنة العامة، مع تخصيص 10 ملايين دولار أميركي في عام 2025 لدعم نحو 30 ألف شخص من ذوي الإعاقة.

الإدماج الاقتصادي

سعت شراكات مع مؤسسات التمويل الدولية، ومؤسسات التمويل الأصغر، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، إلى **ربط المساعدات الاجتماعية بفرص كسب العيش**، مع التركيز على الأسر الأكثر هشاشة، والشباب، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة.

عودة النازحين

اضطلعت **وزارة الشؤون الاجتماعية بدور تنسيقي أكثر فاعلية في ملف عودة النازحين**، من خلال الدفع نحو إطار منظم وطوعي للعودة، وتعزيز الآليات ضمن خطة لبنان للاستجابة، والإبلاغ عن عودة نحو 380 ألف نازح سوري بحلول أواخر عام 2025.

محاور بارزة

1 المساعدات النقدية

أولًا، شدّدت الحكومة على **الاستمرارية والتوسّع في تقديم المساعدات النقدية**، مع الإشارة إلى توجّه نحو مأسسة هذا المسار من خلال إعداد الاستراتيجيات والسعي إلى تأطيره تشريعيًا لضمان الاستدامة.

2 مقاربة قائمة على الحقوق

ثانيًا، **يبرز تحوّل نحو مقاربة قائمة على الحقوق**، لا سيما في ما يتعلّق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال برامج وطنية ممولة من الموازنة العامة بدلًا من الاعتماد الحصري على دعم المانحين.

3 أجندة الحماية الاجتماعية

ثالثًا، **تتوسّع أجندة الحماية الاجتماعية لتتجاوز الإغاثة المباشرة**، بحيث تشمل الإدماج الاقتصادي وإدارة ملف النزوح، مع ربط المساعدات بفرص كسب العيش وسياسات العودة ضمن سردية تنموية أشمل.

الأجندة قيد التنفيذ

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان

شهد العام الأول تقدّمًا في توسيع شبكات الأمان وبرامج إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، فيما تتركّز الجهود الراهنة على توسيع نطاق هذه المبادرات ومأسستها ضمن أطر مستدامة.

آليات النزوح وعودة اللاجئين

تحقّق تقدّم ملموس في مسار العودة الطوعية للاجئين السوريين، فيما لا تزال ملفات عودة وتعويض فئات أخرى من المتضرّرين – بما في ذلك المتضرّرون من انفجار مرفأ بيروت والسكان المتأثرون بالنزاعات – قيد التطوّر ضمن مسارات مؤسسية وسياساتية متعددة.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

الكهرباء والمياه

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

الأمن الاستراتيجي للطاقة

استئناف أعمال الاستكشاف في قطاع النفط والغاز

العمل على إعادة إطلاق أنشطة الاستكشاف بما يعزّز استقلالية لبنان في مجال الطاقة.

آفاق اقتصادية طويلة الأمد

تهدف هذه المبادرات في قطاع الطاقة إلى دعم الاستقرار الاقتصادي المستقبلي وتعزيز مقومات النمو على المدى البعيد.

تحديث قطاع المرافق العامة

إصلاح منهجي لقطاعي الكهرباء والمياه

تلتزم الحكومة بإدخال تحسينات هيكلية ضمن قطاعي الكهرباء والمياه.

زيادة التغذية بأقل كلفة ممكنة

يُعدّ توسيع ساعات التغذية الكهربائية مع الحفاظ على أدنى كلفة ممكنة هدفًا أساسيًا.

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

قطاع الطاقة

خلال سنتها الأولى، ركّزت الحكومة في **قطاع الطاقة على استعادة الركائز المؤسسية، وإعادة الانخراط مع الشركاء الدوليين،** وحشد التمويل، وإعادة إطلاق المشاريع الاستراتيجية التي طال تأجيلها، وذلك في ظل قيود مالية وضغوط مناخية وأضرار ناجمة عن النزاعات.

قطاع الكهرباء

تمّ إنشاء **الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء** بدعم من قرض بقيمة 250 مليون دولار أميركي من البنك الدولي، ما أتاح تعزيز الرقابة، وتنظيم التعرفة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك معدلات الهدر والسرقة التي تقارب 30%، إضافةً إلى فجوات في التحصيل، رغم أن نحو 80% من المؤسسات العامة باتت تسدّد مستحقاتها.

تنويع مصادر الطاقة

أحرزت الحكومة تقدّمًا في **مجال الطاقة المتجددة وتنويع مصادر الطاقة من خلال تفعيل التراخيص المتوقفة**، وتوقيع اتفاقيات لإنتاج الطاقة الشمسية، وتشغيل 11 مزرعة شمسية تعود إلى عام 2022. وتشمل الخطط إنشاء معامل جديدة في الزهراني ودير عمار، وتأهيل معمل نهر البارد، وإعادة تشغيل ثلاث محطات كهرومائية على نهر الليطاني، بما يدعم التحوّل نحو استخدام الغاز الطبيعي والحدّ من الاعتماد على الفيول أويل. كما جرى إحياء مسار التكامل الإقليمي، بما في ذلك مشروع الربط الكهربائي مع قبرص.
تنفّذ وزارة الطاقة والمياه، عبر مؤسسة كهرباء لبنان ومصلحة الليطاني، **مشروع الطاقة المتجددة وتعزيز النظام الكهربائي في لبنان** بتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بهدف تحسين موثوقية وكفاءة الكهرباء في لبنان.

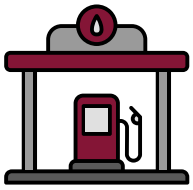

قطاع النفط والغاز البحري

أُحرز تقدّم ملحوظ في **مجال الاستكشاف البحري للنفط والغاز**، تُوِّج بتوقيع اتفاقية البلوك رقم 8 في كانون الثاني/يناير 2026 مع شركات توتال إنرجيز وقطر للطاقة وإيني. وجاء هذا الإنجاز ثمرة سنوات من الجهود الدبلوماسية والتقنية، وشكّل تحوّلًا بارزًا بعد فترة طويلة من الجمود في هذا القطاع.

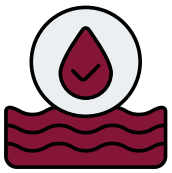

قطاع المياه

شهد قطاع المياه **إدارةً للأزمات واعتماد سياسات تقنين**، إلى جانب إصلاحات قانونية، وتقدّم في مسار الرقمنة، وتعزيز الرقابة على الآبار. إلا أن الخسائر الناجمة عن النزاعات، والمقدّرة بنحو 307 ملايين دولار أميركي، لا تزال قائمة، كما تستمر الفجوات في خدمات الصرف الصحي، مع حاجة تُقدّر بنحو 147 مليون دولار أميركي لتأهيل البنية التحتية.

محاور بارزة

1

إعادة بناء

أولًا، برز تحوّل من حالة الجمود القطاعي الطويلة نحو **إعادة بناء مؤسسية**، لا سيما من خلال إنشاء الهيئات الناظمة، وتفعيل التمويل، وتجديد الانخراط الدولي.

2

إصلاح الطاقة

ثانيًا، بات إصلاح قطاع الطاقة يركّز بشكل متزايد على **تنويع مصادر الإمداد**، مع تموضع الطاقة المتجددة والغاز كبدائل متوسطة الأمد للتوليد القائم على المحروقات.

3

الإنفاذ

ثالثًا، برزت الحوكمة وتعزيز الإنفاذ – لا سيما **خفض الهدر، وتحسين الجباية، وتقوية الرقابة التنظيمية** – كعناصر محورية لاستعادة استدامة القطاع، بالتوازي مع الاستثمار في البنية التحتية.

الأجندة قيد التنفيذ

إصلاح قطاع الكهرباء

تتركّز الجهود على تعزيز دور الهيئة الناظمة، وخفض معدلات الهدر، ودعم إصلاحات تتعلّق بالتغذية وكلفة الخدمة بما يراعي القدرة على التحمل.

حوكمة قطاع المياه وجودة الخدمات

لا تزال التحديات الحوكمية تؤثر على مستوى تقديم الخدمات، فيما تهدف الإصلاحات الجارية إلى تعزيز الرقابة ورفع الكفاءة التشغيلية.

الرقابة والتخطيط في قطاع النفط والغاز

تتطلّب المرحلة المقبلة مواصلة تعزيز الرقابة، والتخطيط المالي، واستكمال الأطر التنظيمية بما يدعم أنشطة الاستكشاف والتنمية المستدامة.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

البنية التحتية واستعادة الخدمات الأساسية

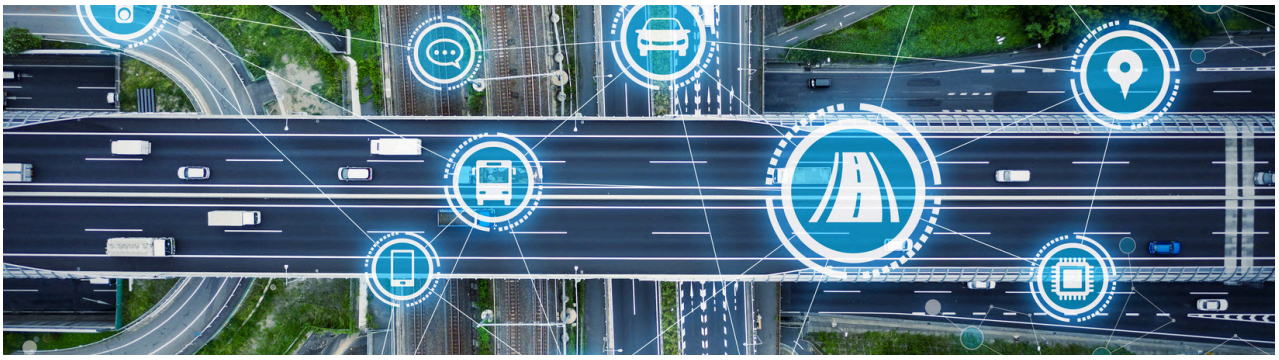

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

إنفاذ قوانين الأملاك العامة

التشدّد في تطبيق القوانين الناظمة للأملاك البحرية والنهرية العامة.

الربط والبنية الطرقية

إعادة تأهيل شبكة الطرق لدعم النشاط الاقتصادي في مختلف المناطق اللبنانية.

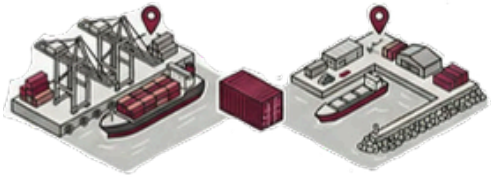

اللوجستيات المرفئية

تطوير مرفأي بيروت وطرابلس لتعزيز موقع لبنان في حركة التجارة العالمية.

المطارات

توسعة مطار رفيق الحريري الدولي وتشغيل مطار الرئيس رينيه معوّض.

تعزيز سلطة الدولة

حماية الأملاك العامة ومعالجة التعدّيات غير القانونية بما يرسّخ حوكمة البنية التحتية.

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

تثبيت استقرار البنية التحتية الحيوية

ركّزت الإجراءات الحكومية على **الحفاظ على استمرارية عمل مرافق النقل الحيوية، واستعادة الحدّ الأدنى من القدرة التشغيلية،** ووضع الأسس لاستثمارات أطول أمدًا، وذلك إلى حدّ كبير من خلال دعم الجهات المانحة واعتماد تدابير حوكمية تدريجية.

تحديثات الطيران المدني في مطار رفيق الحريري الدولي

في مطار رفيق الحريري الدولي، **انصبّت الجهود على تعزيز الأمن والسلامة وجودة الخدمات،** من خلال تنفيذ عمليات تفتيش، وتدريب الكادر، وتحديث الأنظمة، وإجراء تحسينات شكلية، وإطلاق مشروع البوابات الرقمية، بما يعكس توجّهًا نحو الرقمنة وتسهيل الإجراءات.

سلامة الطيران

أدّت إعادة تفعيل **مركز سلامة الطيران المدني إلى استئناف تدريب مراقبي الحركة الجوية** وفقًا لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، بما عالج النقص في الكادر وسدّ فجوات امتثال قائمة منذ فترة طويلة.

حوكمة الطيران المدني

شكّل **تعيين قيادة جديدة لهيئة الطيران المدني** في تموز خطوة أولى نحو تفعيل الإطار التنظيمي للمرة الأولى منذ عام 2002، في مسار متأخر لكنه مهم لتعزيز الرقابة القطاعية.

مطار القليعات

انتقل العمل على مطار الرئيس رينيه معوّض **إلى مرحلة التخطيط**، من خلال مسار مزدوج لإعادة تفعيله يشمل دراسات طرق الوصول وإعداد مخطط توجيهي عام.

مرفأ بيروت

تركّزت التدابير الحكومية على **ضمان الاستمرارية التشغيلية**، **وتعزيز الأمن، وتشديد الرقابة الجمركية، وتطوير أنظمة المسح، وإدارة النفايات الخطرة**، مع إعطاء الأولوية للمعالجات التشغيلية بدلًا من إعادة إعمار واسعة النطاق.

أداء المرفأ

سجّل مرفأ بيروت تحسّنًا ملحوظًا في الكفاءة، متقدّمًا إلى المرتبة 54 عالميًا في مؤشر أداء موانئ الحاويات الصادر عن البنك الدولي لعام 2024، بما يعكس تحسّنًا في اللوجستيات ومناولة البضائع رغم القيود الهيكلية.

إصلاحات حوكمية

أشارت الإصلاحات الإدارية والتنظيمية داخل إدارة المرفأ، إلى جانب اعتماد خطة عمل جديدة، إلى **تقدّم تدريجي في مسار الإدارة والرؤية التشغيلية.**

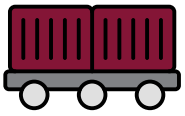

تأهيل الطرق

شملت خطة وطنية **لإعادة التأهيل** 25 قضاءً، مستهدفةً صيانة أكثر من 3,000 كيلومتر وإعادة تزفيت 500 كيلومتر، بدعم من تمويل خارجي، بما في ذلك تمويل من البنك الدولي **للمناطق المتضرّرة من النزاعات.**

النقل المشترك

مثّلت مبادرات مثل **«لبنان على السكة»** وإعادة إطلاق النقل العام بالحافلات في بيروت خطوات نحو تحسين التنقّل، مع نشر حافلات حديثة مزوّدة بأنظمة تتبّع (GPS)، رغم اعتراضات من بعض المشغّلين الخاصين.

التخطيط الاستثماري

كثّف **مجلس الإنماء والإعمار التنسيق** مع رئاسة مجلس الوزراء والوزارات لإعداد برنامج استثماري منسجم مع الواقع المالي، بالتوازي مع تحديث الإجراءات بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التمويل الخارجي

أسفر الانخراط رفيع المستوى مع **الشركاء الدوليين والإقليميين** عن التزامات **تمويلية مهمة**، من بينها قرض مسبق بقيمة 250 مليون دولار أميركي وصندوق لإعادة الإعمار بقيمة 335 مليون دولار أميركي

التعافي والتعويض

أُحرز تقدّم في **مسار تقييم الأضرار ووضع أطر التعويض المرتبطة بالنزاع وانفجار مرفأ بيروت**، من خلال اعتماد آليات تحقق متفق عليها ومتابعة تقنية منهجية، بما يعكس انتقالًا من مرحلة التصريحات إلى مرحلة التنسيق والتخطيط.

محاور بارزة

1 الاستمرارية التشغيلية

أولًا، أعطت التدخلات أولوية للاستقرار والاستمرارية التشغيلية بدلًا من التوسّع واسع النطاق. فقد تركّزت الجهود على الحفاظ على الجاهزية، وتعزيز معايير السلامة والأمن، ومعالجة الاختناقات الآنية – لا سيما في قطاعي الطيران والنقل البري – بما يعكس ضرورات إدارة الأزمات في ظل قيود مالية وإقليمية.

2 تدابير الحوكمة

ثانيًا، اكتسبت التدابير المؤسسية والحوكمية حضورًا متزايدًا إلى جانب أعمال التأهيل المادي. فإعادة تفعيل أطر تنظيمية مؤجّلة منذ سنوات، وتعزيز التنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار، واعتماد خطوات لتحديث التخطيط والإجراءات، تشكّل مؤشرات على تحسّن تدريجي في البيئة التمكينية لإدارة البنية التحتية.

3 سياسة البنية التحتية

ثالثًا، باتت سياسة البنية التحتية تُؤطَّر بشكل متزايد ضمن سردية التعافي والاستثمار، مع ارتباط وثيق بتمويل الجهات المانحة والشراكات الدولية. وفي حين يضع هذا النهج البنية التحتية في موقع رافعة للتعافي الاقتصادي، فإنه يبرز في الوقت نفسه استمرار الاعتماد على التمويل والدعم التقني الخارجيين لتنفيذ المشاريع الكبرى.

الأجندة قيد التنفيذ

إصلاح قطاع النقل

تركّزت الجهود الأولية على تأهيل الطرق، وإعادة إطلاق النقل العام، وتحسين الأداء التشغيلي في النقل البري والجوي والبحري. ولا يزال الإصلاح الشامل – بما يشمل التخطيط المتكامل، والتمويل المستدام، ومواءمة الأطر التنظيمية، وتعزيز التنسيق بين أنماط النقل المختلفة – قيد المتابعة.

إنفاذ قوانين الأملاك البحرية والنهرية العامة

أُعيد التأكيد على أولوية حماية الأملاك العامة، إلا أن الإنفاذ المنهجي، وتعزيز التنسيق المؤسسي، ومعالجة التعدّيات القائمة، تتطلّب متابعة قانونية وإدارية وسياسية مستدامة.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

الزراعة والتعافي البيئي

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

نمو إنتاجي مستدام

توسيع الرقعة الزراعية واعتماد ممارسات زراعية متكيّفة مع تقلبات المناخ

مواجهة مخاطر المناخ والكوارث

التصدّي لتراكم الأزمات البيئية عبر عقود، ولمخاطر التغيّر المناخي والكوارث الطبيعية

الصناعات الزراعية والتجارة

تطوير قطاع التصنيع الغذائي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية لتعزيز فرص التصدير

إعادة الإعمار والتأهيل المستدامين

إدماج المعايير البيئية في خطط إعادة البناء، ولا سيما في ما يتعلّق بإدارة الردميات والمناطق المتضرّرة من الاعتداءات

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

حوكمة القطاع الزراعي

تقدّم مسار التعزيز المؤسسي من خلال إنشاء المجلس الزراعي الأعلى **والتحضير لإطلاق الاستراتيجية الوطنية الجديدة للزراعة (2026–2035)**، مع تركيز على الإنتاجية طويلة الأمد، والاستدامة، والأمن الغذائي. وشهد المسار التشريعي زخمًا تمثّل في إعداد مشاريع قوانين تتعلّق بمصايد الأسماك، والبذور، وتنظيم مهنة الطب البيطري، وتسجيل المزارعين، وتنظيم الأدوية الزراعية، إلى جانب خطوات أولية لتفعيل الهيئة الناظمة لزراعة القنّب بموجب القانون رقم 178. كما جرى تعزيز تنسيق الجهات المانحة عبر إخضاع المشاريع الزراعية الممولّة دوليًا لإشراف الوزارة بصورة إلزامية.

التكيّف المناخي والمرونة الزراعية

توسّعت **مبادرات تعزيز المرونة المناخية** من خلال البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي ومشاريع مدعومة من الجهات المانحة استهدفت كفاءة استخدام المياه، وإدارة التربة، واعتماد محاصيل متكيّفة مع المناخ، وتحديث أنظمة الري، وتطوير البنية التحتية الريفية. **كما دعمت برامج رائدة مثل «أراضينا» المزارعين والتعاونيات في تبنّي ممارسات زراعية إيكولوجية**، وأُدرجت معايير الاستدامة (N-GAP) ضمن التخطيط الزراعي. وساهمت برامج بناء القدرات، وتطوير التعاونيات، والدعم التقني في تعزيز سبل عيش المزارعين، مع التركيز على سلامة الغذاء، وإمكانية التتبّع، ورصد المبيدات، وتحسين الإنتاجية.

النفاذ إلى الأسواق

تركّزت الجهود على **إعادة فتح أسواق دول الخليج، والمشاركة في المعارض التجارية الدولية، وتحسين أنظمة ضبط الجودة.** كما ربطت إجراءات داخلية، من بينها إنشاء التجمّعات الزراعية–الاقتصادية، الإنتاج بسلاسل القيمة وريادة الأعمال، بما يعزّز القدرة التنافسية.

الحوكمة البيئية

وشهدت السياسات البيئية تقدّمًا من خلال إطلاق حزمة سياسة مناخية شاملة، تضمّنت **الخطة الوطنية للتكيّف (2025–2035)**، وتحديث المساهمات المحدّدة وطنيًا، واستراتيجية طويلة الأمد منخفضة الانبعاثات، والتقدّم في إعداد قانون إطاري للمناخ. وترافقت هذه الخطوات مع تدابير لمعالجة نوعية الهواء، ومخاطر حرائق الغابات، وإدارة مياه الصرف الصحي، والتخطيط البيئي.

إدارة النفايات

أُعيد تنظيم حوكمة **إدارة النفايات الصلبة عبر تفعيل الهيئة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، واعتماد آليات لاسترداد الكلفة،** وتحديث الاستراتيجية الوطنية للنفايات، وتأهيل معمل الفرز في الكرنتينا، وتعزيز أنظمة معالجة النفايات على المستوى البلدي.

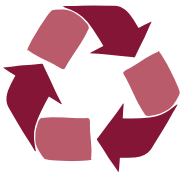

الإنفاذ البيئي والتعافي ما بعد النزاعات

شملت إجراءات الإنفاذ م**لاحقات قانونية بحق المقالع غير الشرعية، واسترداد الأملاك البحرية العامة، والتحقيق في التلوّث الصناعي لنهر الليطاني، واستعادة التزام لبنان باتفاقية «سايتس»** (CITES). كما أُدرجت إدارة الردميات الناجمة عن النزاعات وأطر الاستخدام المستدام للأراضي ضمن خطط التعافي البيئي وإعادة الإعمار.

محاور بارزة

1 إصلاح الحوكمة

أولًا، يبرز تحوّل ملحوظ نحو **تعزيز التماسك المؤسسي وإصلاح الحوكمة، لا سيما في قطاعي الزراعة وإدارة النفايات الصلبة.** ويعكس إنشاء المجالس، وتفعيل الهيئات التنظيمية، وتحديث الأطر التشريعية، توجّهًا للانتقال من تدخلات مجزّأة إلى حوكمة قطاعية أكثر تنظيمًا وهيكلية.

2 التكيّف المناخي

ثانيًا، بات التكيّف المناخي والاستدامة البيئية مدمجين بشكل متزايد في السياسات الزراعية والبيئية. **إذ تعكس خدمات الإرشاد، والمشاريع الزراعية الإيكولوجية، وأدوات التخطيط المناخي، ومبادرات التمويل الأخضر، توجّهًا نحو إدماج مفهوم المرونة ضمن الاستراتيجيات القطاعية.**

3 الشراكات

ثالثًا، لا يزال القطاع **يعتمد بدرجة كبيرة على الشراكات الدولية وتمويل الجهات المانحة،** ما أتاح تنفيذ برامج في مجالات الري، ودعم المزارعين، والسياسات المناخية، والالتزام باتفاقيات التنوع البيولوجي، والبنية التحتية الريفية. وقد أسهم هذا الانخراط الخارجي في تسريع وتيرة التنفيذ، مع إبراز أهمية التنسيق وبناء القدرات المؤسسية.

الأجندة قيد التنفيذ

إدماج البعد البيئي في إعادة الإعمار

تتواصل الجهود لإدماج الاعتبارات البيئية بصورة منهجية ومتسقة عبر البلديات والإدارات المعنية.

الاستراتيجية الوطنية للزراعة (2026–2035)

الانتقال من مبادرات قطاعية متفرقة إلى استراتيجية متكاملة قيد التفعيل؛ ولا تزال أطر التمويل والتنفيذ ومؤشرات الإنتاجية قيد الإعداد.

إنفاذ القوانين البيئية

تحقّق تقدّم إجرائي في ملفات المقالع غير الشرعية، وضبط التلوّث، وحماية الشاطئ؛ مع الحاجة إلى متابعة مستدامة لضمان فعالية طويلة الأمد.

التكيّف المناخي وإعادة الإعمار المستدامة

أُطلقت الأطر السياساتية، فيما لا تزال مراحل التنفيذ ومواءمة التمويل وتعزيز التنسيق بين الوزارات قيد المتابعة.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

الدفاع والأمن

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

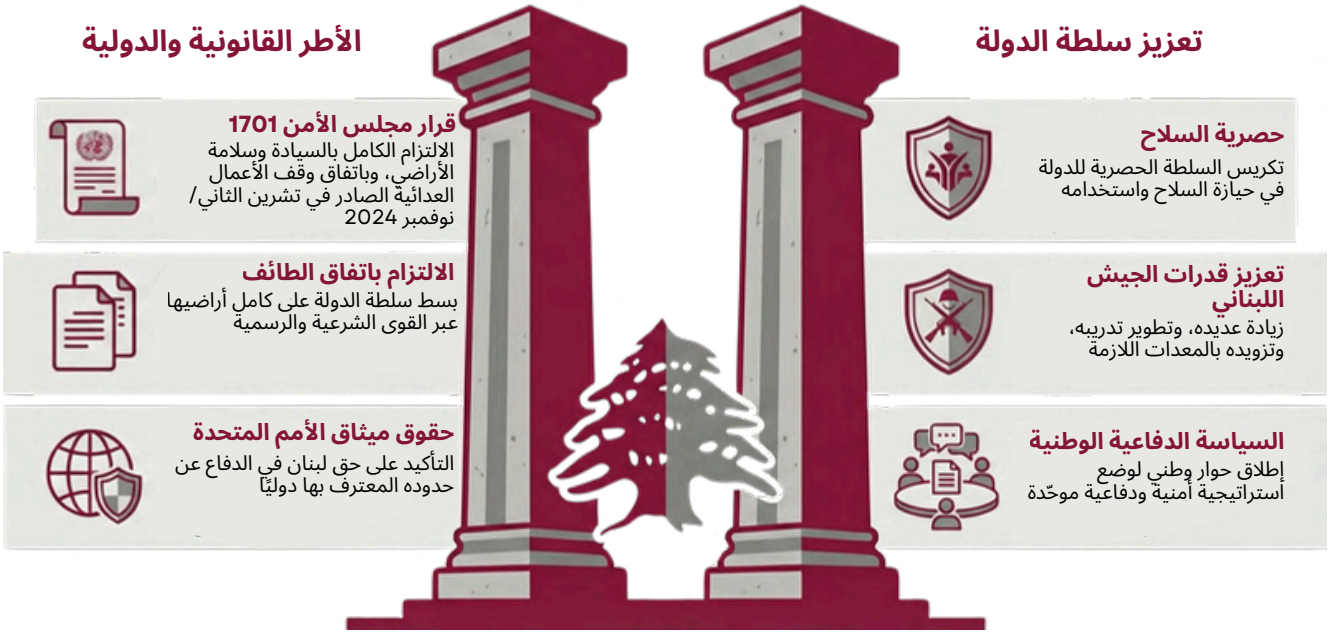

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

التنسيق وأمن الحدود

تمّ تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية **لتحسين مراقبة الحدود، ومكافحة التهريب، وتأمين المعابر،** بدعمٍ دولي شمل مساعدات مالية، وتوفير الوقود والمعدات، وبرامج التدريب، بما يساهم في استدامة قدرات الجيش اللبناني.

السيادة وضبط السلاح

جدّدت الحكومة التزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1701، **وانخرطت دبلوماسيًا إزاء الانتهاكات الإسرائيلية،** ودعمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، كما أطلقت مسارًا حواريًا محدّدًا بإطار زمني لمعالجة مسألة السلاح خارج سلطة الدولة، بما في ذلك داخل المخيمات.

الحدود البحرية وأمنها

جرى استكمال اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، **ما ساهم في الحدّ من الالتباس القانوني وتعزيز قدرة لبنان على تثبيت سيادته،** وحماية موارده البحرية، وتطبيق إجراءات أمن الحدود.

محاور بارزة

1 تعزيز مؤسسي

أولًا، **أعطت السياسة الأمنية أولوية لتعزيز المؤسسات ودعم القوى الأمنية الرسمية عبر الشراكات الدولية**، باعتبار ذلك مدخلًا أساسيًا للاستقرار، بدلًا من السعي إلى تحوّلات هيكلية سريعة.

2 بسط سلطة الدولة

ثانيًا، جرى **التعامل مع الملفات الحسّاسة المرتبطة بالسلاح خارج سلطة الدولة من خلال آليات تدريجية وتفاوضية،** مع التركيز على الحوار وتسلسل الخطوات بدلًا من المواجهة المباشرة.

3 السيادة

ثالثًا، بات **مفهوم السيادة يُطرح بشكل متزايد بصيغة متعددة الأبعاد،** تجمع بين الحضور العسكري، وضبط الحدود، والتحرّك الدبلوماسي، وترسيخ الأطر القانونية للحدود، بما في ذلك الحدود البحرية.

الأجندة قيد التنفيذ

الأمن الوطني وحماية المدنيين

تُقيّد الانتهاكات الإسرائيلية وحالة عدم الاستقرار الإقليمي القدرة على الإنفاذ الكامل، فيما تتواصل الجهود لتعزيز حماية المدنيين من خلال الإصلاح المؤسسي وتأمين تمويل مستدام.

استدامة المؤسسة العسكرية وإصلاحها

يساهم الدعم الدولي في استمرارية عمل الجيش اللبناني، إلا أن الفعالية على المدى الطويل تبقى رهناً بتأمين تمويل قابل للتوقّع، وإصلاح مؤسسي متدرّج، ووضع استراتيجية دفاعية وطنية واضحة.

الانخراط الدبلوماسي والمكاسب الأمنية-الاقتصادية

تحقّقت مكاسب دبلوماسية، مع استمرار الجهود لتحويلها إلى فوائد مستدامة على المستويين الأمني والاقتصادي.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

الإصلاح السياسي والانتخابي

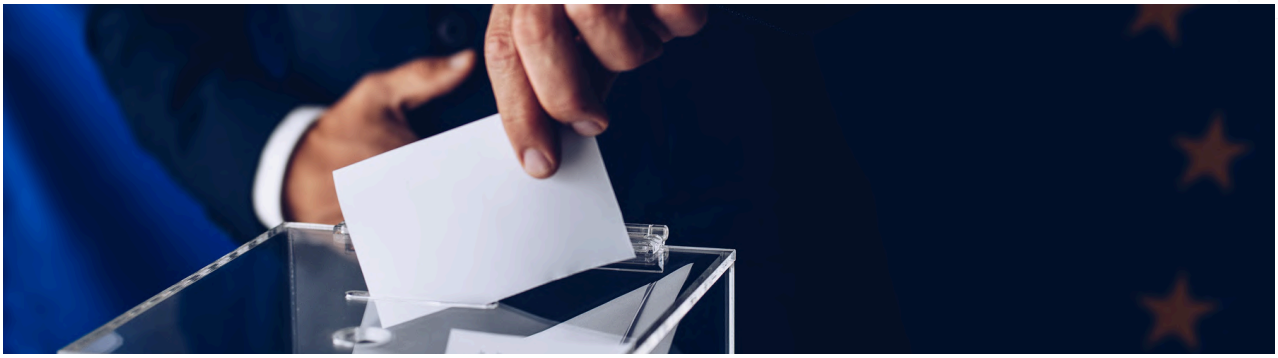

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

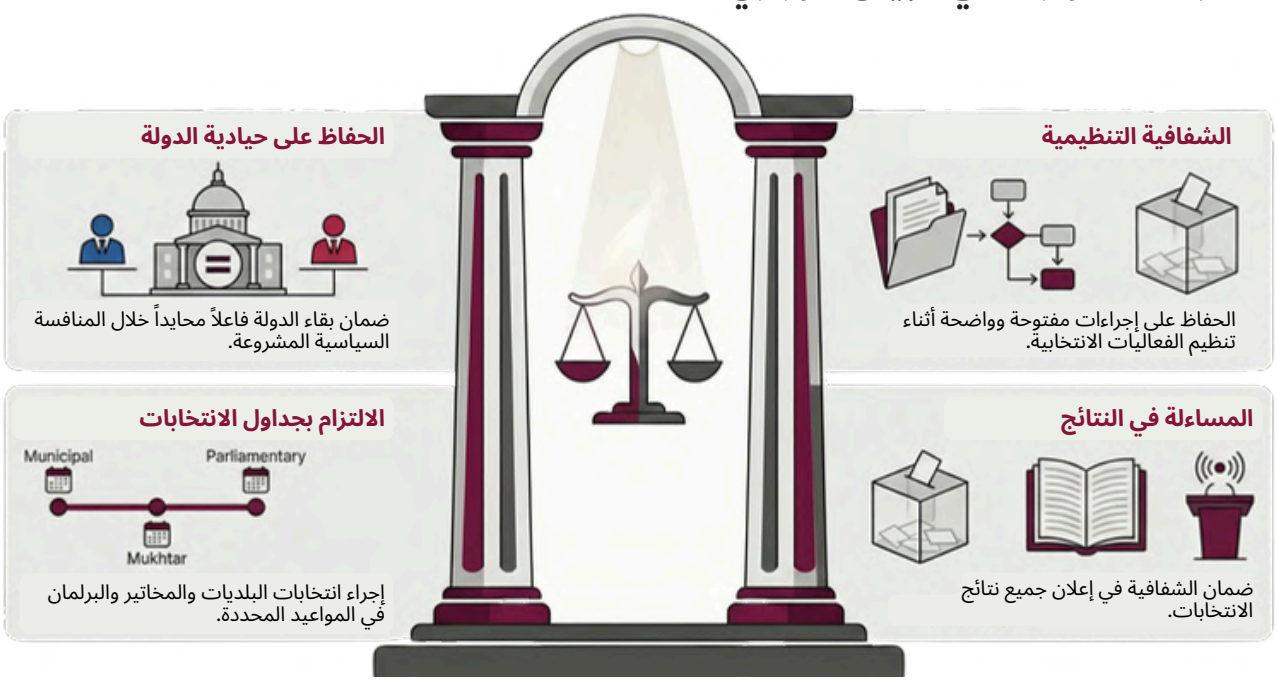

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

الإدارة العامة

خلال العام الماضي، **ركزت الإجراءات الحكومية الملحوظة** في هذا القطاع بشكل أساسي على الاستعدادات الانتخابية والإدارة، والالتزامات العامة بالحفاظ على الجداول الزمنية للانتخابات، بدلاً من إصلاح قوانين الانتخابات بشكل جوهري.

الانتخابات

أُجريت **انتخابات البلديات والمخاتير لأول مرة منذ تسع سنوات**، إلى جانب التحضيرات الإدارية لتنظيم مراكز الاقتراع وإدارة اللوجستيات على مستوى البلاد. وفي الوقت نفسه، أكدت السلطات مجدداً أن الانتخابات البرلمانية مقررة في مايو ٢٠٢٦.

تغييرات قانونية

بدأت **الوزارات بالتنسيق بشأن تسجيل الناخبين واللوجستيات الخاصة بالمغتربين**، في حين أقرّت الحكومة وأحالت إلى البرلمان **تعديلات على قانون الانتخابات البرلمانية**، بما في ذلك التصويت للمغتربين والآليات التقنية، لمراجعتها.

محاور بارزة

1 الجاهزية الإجرائية

أولاً، **ركّزت الإجراءات الحكومية على استمرارية** الإدارة والجاهزية الإجرائية، مع اهتمام كبير بالالتزام بالمواعيد الانتخابية على الرغم من القيود الاقتصادية والأمنية.

2 الإصلاح الانتخابي

ثانياً، كانت المناقشات حول الإصلاح الانتخابي نشطة لكنها متفرقة، **مع تداول عدة مقترحات بشأن قضايا مثل مراكز الاقتراع الكبيرة،** وترتيبات تصويت المغتربين، وإجراءات الاقتراع. وقد جرت هذه النقاشات إلى حد كبير دون إطار إصلاحي موحد بقيادة التنفيذية.

3 مراقبة الانتخابات

ثالثاً، **حظي مراقبة الانتخابات والشفافية بأهمية متزايدة**، حيث قامت منظمات المجتمع المدني بتوثيق نقاط القوة والقصور في إجراء انتخابات البلديات، مما ساهم في النقاش العام حول نزاهة الانتخابات.

الأجندة قيد التنفيذ

إدارة الانتخابات والمراقبة

تمت الانتخابات البلدية و المخاتير وفق الجدول المحدد؛ ويجري التحضير للمرحلات القادمة. لا تزال هناك فجوات إدارية وإجرائية وأمنية، بما في ذلك جاهزية الكوادر وسرية الصناديق، مما يستدعي متابعة مستمرة.

الإصلاح الانتخابي والإطار القانوني

تخضع مسودات تعديلات قانون الانتخابات للمراجعة البرلمانية؛ كما أن الضمانات المؤسسية وآليات التنفيذ غير متساوية. ولا تزال الإصلاحات الشاملة قيد الانتظار إلى حد كبير، مع استمرار النقاشات.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

الحوكمة ومكافحة الفساد والإصلاح المؤسسي

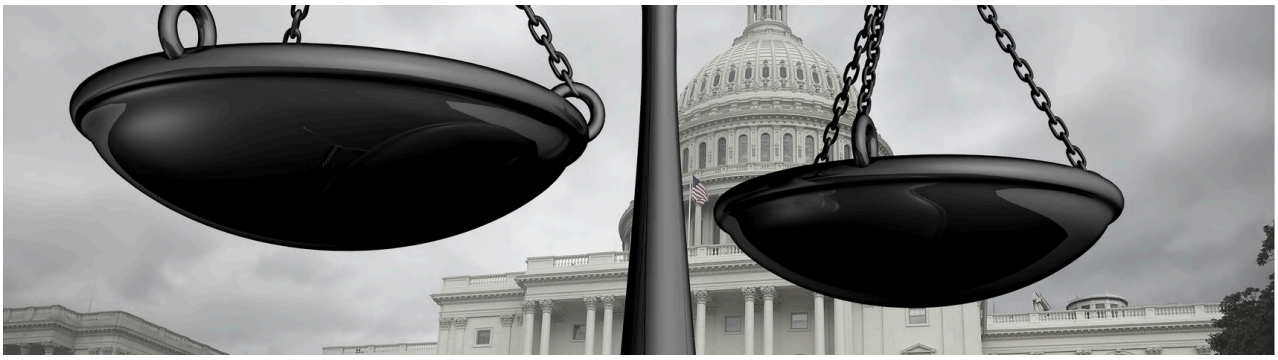

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

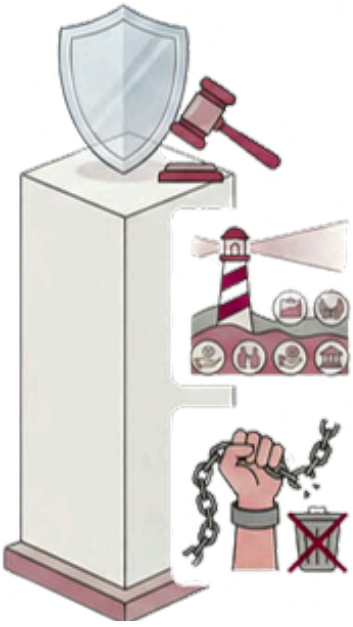

تفعيل الهيئات الرقابية

إنشاء وتمكين هيئات الرقابة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

مكافحة الفساد والهدر

تعزيز مؤسسات المساءلة لضمان الشفافية والقضاء على سوء إدارة الموارد.

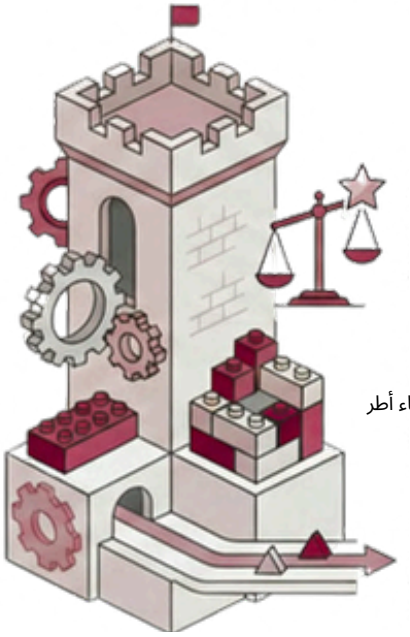

توظيف القطاع العام على أساس الجدارة

إعطاء الأولوية للمتطلبات الدستورية لشغل الوظائف الشاغرة طويلة الأمد من خلال الكفاءة والجدارة.

إعادة هيكلة المؤسسات

إعادة تنظيم الإدارات العامة لإنشاء أطر مؤسسية أقوى وأكثر فاعلية.

تبسيط الإجراءات

تبسيط سير العمل الإداري لزيادة إنتاجية القطاع العام بشكل عام.

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

مكافحة الفساد

أصبحت **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد** أكثر تفعيلًا على المستوى العملي، مع قيام كبار المسؤولين بتقديم تصاريحهم بالذمة المالية وبالمصالح. كما أُطلق تقييم رسمي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2020–2025، بمشاركة المؤسسات الحكومية، والجامعات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

المؤسسات القضائية

تمّ استكمال التعيينات القضائية التي طال انتظارها، بما أسهم في **إعادة تفعيل الهيئات الأساسية وتعزيز الاستمرارية المؤسسية.** كما حظيت مؤسسات الرقابة باهتمام متجدّد، بما في ذلك مجلس الخدمة المدنية، والتفتيش المركزي، وهيئة الشراء العام، وديوان المحاسبة، مع التأكيد على تعزيز الشفافية، واعتماد معايير الكفاءة والجدارة في التوظيف، وترسيخ مبادئ المساءلة.

إصلاح الإدارة العامة

أقرّت الحكومة تعيينات في **المناصب العليا عبر مختلف القطاعات**، واعتمدت آلية قائمة على الكفاءة والجدارة لشغل الوظائف الإدارية. كما أُطلقت مبادرة «إعادة تكوين إدارات ومؤسسات الدولة 2030» بهدف تحديث الإدارة العامة، وتعزيز الكفاءة، وتحسين تقديم الخدمات المرتكزة على المواطن.

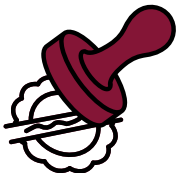

الهيئات الناظمة

كما جرى تعيين **الهيئات الناظمة في قطاعات أساسية**، في خطوة تُشكّل تقدّمًا نحو استكمال أطر الحوكمة التي بقيت لفترة طويلة غير مفعّلة أو غير مكتملة.

محاور بارزة

1 الاستمرارية المؤسسية

أولًا، برز تركيز واضح على **استعادة الاستمرارية المؤسسية**، لا سيما من خلال استكمال التعيينات القضائية والإدارية العليا، وإعادة تفعيل هيئات الرقابة.

2 الامتثال لأحكام القانون

ثانيًا، ركّزت جهود مكافحة الفساد بشكل أساسي على تعزيز الإجراءات وآليات الامتثال – **مثل التصريح عن الذمة المالية**، وتطبيق حق الوصول إلى المعلومات، وتقييم الاستراتيجيات – أكثر من تركيزها على تحقيق نتائج تنفيذية ذات طابع علني أو بارز.

3 إصلاح الحوكمة

ثالثًا، بات **إصلاح الحوكمة يُطرَح بشكل متزايد** كأجندة تحول متوسطة إلى طويلة الأمد، حيث جرى تموضع الرقمنة، وإعادة هيكلة الإدارة، وإصلاح تقديم الخدمات كركائز أساسية ضمن هذا المسار.

الأجندة قيد التنفيذ

الحوكمة القضائية والرقابية

تمّ استكمال التعيينات القضائية وتعيين الهيئات الناظمة القطاعية. ويتركّز العمل الجاري على تعزيز الاستقلالية، واستكمال التوظيف، وتأمين الموارد اللازمة، وتفعيل الصلاحيات بما يضمن ترسيخ التحسينات في منظومة الحوكمة.

مكافحة الفساد وتنفيذ الإصلاحات

يُعدّ الدعم السياسي والإداري عنصرًا أساسيًا لتحويل المبادرات إلى تحسينات ملموسة وقابلة للقياس في الإنتاجية، وجودة الخدمات، ومستوى المساءلة. ولا تزال العديد من الإصلاحات في مراحلها الأولية، وهي رهن باستمرار التنفيذ والمتابعة المنتظمة.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

التحوّل الرقمي والبيانات والابتكار

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

الاتصالات كركيزة أساسية

إعتبار تحديث قطاع الاتصالات شرطًا أساسيًا لإنجاح مسار التحوّل الرقمي

التنفيذ الكامل للإطار القانوني

الالتزام بالتطبيق الشامل لقانون تنظيم خدمات الاتصالات

وزارة جديدة للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

تولّت وزارة متخصّصة قيادة استراتيجية لبنان لاعتماد القطاعات التكنولوجية المتقدّمة

تعزيز منظومة الابتكار

التركيز على استقطاب الكفاءات اللبنانية ودعم الشركات الناشئة لدفع عجلة التجديد الاقتصادي

استقطاب الاستثمارات الاستراتيجية

تسعى الحكومة إلى تحفيز الاستثمار في قطاعات تكنولوجية متقدّمة ذات توجّه مستقبلي

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

أولوية إصلاحية

أطّرت الإجراءات الحكومية مسار الرقمنة كركيزة أساسية في **إصلاح القطاع العام والتعافي الاقتصادي**، وهو ما انعكس في تصاعد النشاط المؤسسي والتشريعي والسياساتي في هذا المجال.

الحوكمة

قد تعزّز دور وزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وصولًا إلى **إقرار مجلس الوزراء مشروع قانون لإنشاء وزارة متخصّصة** تُناط بها مهام تنسيقية عابرة للقطاعات على مستوى الحكومة.

المواءمة الدولية

عاد **تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي** (2022) إلى الواجهة، مدعومًا بمشاورات مع البنك الدولي وشركاء آخرين بشأن ترتيب الأولويات، ووضع خرائط طريق للتنفيذ، ومواءمة المسار مع المعايير الدولية.

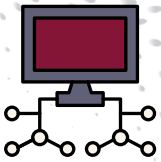

البنية التحتية الرقمية

أعطت النقاشات السياساتية أولوية لتطوير السلع الرقمية العامة الأساسية، **بما في ذلك الهوية الرقمية، والتوقيع الإلكتروني، والمنصّات القابلة للتشغيل البيني، والبنية التحتية الرقمية الموحّدة،** إلى جانب خطوات استكشافية للانضمام إلى منظمة التعاون الرقمي.

الحكومة الإلكترونية

سُجّل تقدّم في عدد من الوزارات، من بينها رقمنة خدمات الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد والتجارة، وأتمتة خدمات التصديق في وزارة الخارجية والمغتربين، **ورقمنة سجلات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** بدعم من منظمة العمل الدولية.

أنظمة التحقّق الرقمية

أسهمت أنظمة الأتمتة والتحقّق الرقمي في **تقليص مدد المعاملات**، وتحسين تقديم الخدمات، والحدّ من هامش الممارسات الاستنسابية في الإدارة العامة.

منظومة الابتكار

حظي الذكاء الاصطناعي باهتمام متزايد من خلال **إطلاق المؤتمر الوطني الأول للذكاء الاصطناعي،** وتنفيذ مبادرات تدريبية للقطاع العام، واتخاذ خطوات تشريعية لإنشاء مناطق اقتصادية لامركزية متخصّصة في التكنولوجيا.

الشراكات والانخراط الدولي

دُعمت جهود الابتكار عبر مشاريع تجريبية بالشراكة مع القطاع الخاص، والمشاركة في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، **وتوقيع اتفاق تعاون مع شركة مايكروسوفت** لدعم الشركات الناشئة وتنمية مهارات الذكاء الاصطناعي.

حوكمة الإعلام الرقمي

امتدّ مسار التحوّل الرقمي إلى حوكمة الإعلام، **من خلال جهود تحديث في تلفزيون لبنان،** وتعزيز الرقابة التنظيمية على المنصّات الإعلامية الإلكترونية، ونقاشات نيابية بشأن وسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات البث عبر الإنترنت (OTT)، وشبكات الإنترنت غير الشرعية.

الحقوق الرقمية

تزامنت المبادرات التنظيمية مع **تجدد النقاش العام حول الحقوق الرقمية وحرية التعبير**، في ظل التحضير للاستعراض الدوري الشامل المقبل للبنان أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

قطاع الاتصالات

شكّلت مبادرات مثل **«لبنان على السكة»** وإعادة إطلاق النقل العام بالحافلات في بيروت خطوات لتحسين التنقّل، مع نشر حافلات حديثة مزوّدة بأنظمة تتبّع (GPS)، رغم اعتراضات من بعض المشغّلين الخاصين.

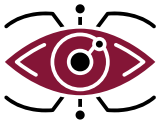

رؤية القطاع

عمل المشغّلون على توسيع خدمات النطاق العريض، ومدّ شبكة الألياف الضوئية، والتحضير لإطلاق خدمات الجيل الخامس، **وتطوير الخدمات** الرقمية للمشتركين، فيما أعادت رؤية وطنية جديدة تموضع قطاع الاتصالات كمحرّك للنمو الاقتصادي والابتكار الرقمي، بما في ذلك ترتيبات اتصال عبر الأقمار الصناعية غير حصرية.

محاور بارزة

1 الأجندة الإصلاحية

أولًا، برز توجّه واضح **لوضع التحوّل الرقمي في صلب الأجندة الإصلاحية،** على المستويين الرمزي والمؤسسي. فقد شكّل التوجّه نحو إنشاء وزارة متخصّصة للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والمشاركة في منصّات رقمية إقليمية، والرسائل السياسية رفيعة المستوى، مؤشرات على تموضع الرقمنة كأداة عابرة للقطاعات لاستعادة الثقة، والحدّ من الفساد، وتحديث مؤسسات الدولة.

2 تقدّم على مستوى الخدمات

ثانيًا، كان التقدّم الأكثر ملموسية على مستوى رقمنة الخدمات **وتحديث قطاع الاتصالات. إذ عملت عدة وزارات على رقمنة الخدمات الإدارية، وأتمتة عمليات التصديق، وتحديث خدمات الملكية الفكرية، ورقمنة سجلات الضمان الاجتماعي. وبالتوازي،** شهد قطاع الاتصالات تفعيلًا تنظيميًا متجدّدًا وتطويرًا للبنية التحتية، ما يعكس زخمًا في مساري الحوكمة وتوسيع الشبكات.

3 النمو الاقتصادي

ثالثًا، **جرى تأطير التحوّل الرقمي بشكل متزايد ضمن سردية الابتكار والنمو الاقتصادي،** من خلال ربط اعتماد الذكاء الاصطناعي، ودعم الشركات الناشئة، والشراكات مع القطاع الخاص، والمناطق التكنولوجية، بأهداف التعافي الاقتصادي الأوسع. وقد برز التعاون الدولي – مع المؤسسات متعددة الأطراف وشركات التكنولوجيا العالمية – كعنصر أساسي في هذا المسار، بما يعزّز سعي لبنان لإعادة الاندماج في المنظومات الرقمية العالمية.

الأجندة قيد التنفيذ

وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

أُقرّ مشروع القانون في مجلس الوزراء، فيما لا يزال إقراره في مجلس النواب قيد الانتظار. ولم تُستكمل بعد آليات التوظيف، وتخصيص الموازنة، وتحديد الصلاحيات، وأطر التنسيق المؤسسي.

إصلاح قطاع الاتصالات (القانون 431)

جرى تفعيل الهيئات التنظيمية ويستمر توسيع الشبكات، إلا أن الإصلاح الهيكلي الشامل، وأطر المنافسة، وترتيبات الحوكمة المستدامة لا تزال في طور الاستكمال.

الهندسة الرقمية الوطنية والتشغيل البيني

تتقدّم الوزارات بمبادرات رقمية منفصلة، فيما لا تزال عناصر التكامل – بما في ذلك الهوية الرقمية الموحّدة، وأنظمة المصادقة المشتركة، ومعايير الأمن السيبراني، وحوكمة البيانات – قيد التطوير.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

الالتزامات الواردة في البيان الوزاري

الإجراءات المتخذة خلال السنة الأولى

قيادة المرأة ومشاركتها والانخراط الدولي

تقدّمت جهود تمكين المرأة من خلال الانخراط الدولي، وتعزيز التنسيق الوطني، والاستفادة من دعم الجهات المانحة. **فقد شارك لبنان في الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة** (CSW69)، فيما عزّزت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية شراكاتها لدعم التمكين وتنسيق السياسات. كما سُجّل تقدّم في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن عبر الأعمال التحضيرية لخطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، إلى جانب برامج ممولة من المانحين، مثل برنامج LEAP، لدعم النساء المتضرّرات من الأزمات في مجالات سبل العيش والحماية وريادة الأعمال.

الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمخاطر الرقمية

برزت قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الرقمي، بشكل لافت ضمن الحملات الوطنية. فقد انضمّ لبنان إلى الحملة العالمية «16 يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي»، مع تركيز خاص **على العنف الرقمي ضد النساء والفتيات**. ونُفّذت هذه المبادرات بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات وطنية، بما يعكس انسجامًا مع الالتزام الوزاري بمواجهة التحديات المستجدة في مجال الاتصال الرقمي وحماية الفئات الأكثر هشاشة.

مؤسسات حقوق الإنسان وآليات الرقابة

شهد مسار التعزيز المؤسسي تقدّمًا من خلال تقدّم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها لجنة الوقاية من التعذيب، **بطلب اعتماد إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سعيًا للمواءمة مع مبادئ باريس وتعزيز الاستقلالية وأدوار الرقابة. وبالتوازي،** جرى تناول قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بأماكن الاحتجاز عبر نقاشات رفيعة المستوى بشأن الاكتظاظ في السجون، وتأخّر المحاكمات، والقيود القانونية على مدة التوقيف، بما يشير إلى جهود لتحسين ضمانات المحاكمة العادلة وتعزيز كفاءة القضاء.

حقوق العمل وحماية الطفل

كثّفت وزارة العمل جهودها في **مجال حقوق العمل وحماية الطفل من خلال مراجعة تحديثات الخطة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال عبر اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال،** مع التأكيد على التنسيق والمواءمة مع المعايير الدولية. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، نُفّذت مبادرات تدريبية لتعزيز دور التعاونيات والجهات القطاعية في الوقاية والرصد. وأطلقت الوزارة أيضًا دليلًا عمليًا حول حقوق العمل بهدف تعزيز الوعي القانوني، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وحماية العمال.

الانخراط الثقافي والمدني في خطاب حقوق الإنسان

انعكست موضوعات حقوق الإنسان كذلك في منصّات ثقافية، **من بينها «مهرجان كرامة بيروت لأفلام حقوق الإنسان»**، الذي تناول قضايا الذاكرة والنزوح والظلم البنيوي. وقد ساهمت هذه المبادرات، بدعم من مؤسسات عامة ووكالات أممية، في إبقاء النقاش العام حول القضايا القائمة على الحقوق حيًّا ومستمرًا.

محاور بارزة

1 الانخراط الدولي

أولًا، **اتّسمت الأجندة بالاعتماد على الأطر المؤسسية والانخراط الدولي.** فقد أسهمت المشاركة في المنتديات العالمية – ولا سيما الدورة 69 للجنة وضع المرأة – والشراكات التي قادتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والمبادرات المدعومة من الجهات المانحة، في إدراج قضايا المساواة بين الجنسين وحماية الحقوق ضمن سردية أوسع للتعافي والدبلوماسية.

2 تدخلات برامجية

ثانيًا، كان الزخم التنفيذي الأوضح على **مستوى البرامج والتوعية،** بما في ذلك مبادرات حماية المرأة وتمكينها، والحملات الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي (مع اهتمام متزايد بالعنف الرقمي)، وأدوات تحسين وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بحقوق العمل. وتعكس هذه الإجراءات تركيزًا على تقديم الخدمات والتواصل العام كنقاط دخول للإصلاح.

3 الرقابة والمساءلة الوطنية

ثالثًا، برزت **خطوات لتعزيز آليات الرقابة والمساءلة الوطنية،** من خلال سعي الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الوقاية من التعذيب إلى الحصول على اعتماد يتماشى مع مبادئ باريس، إلى جانب تجدد الاهتمام بأوضاع الاحتجاز وضمانات المحاكمة العادلة.

الأجندة قيد التنفيذ

المساواة والمواطنة ومشاركة المرأة

لا تزال مراجعة وإصلاح التشريعات التمييزية قيد المتابعة، وتتطلّب عملًا تشريعيًا مستدامًا، وجداول زمنية واضحة، ومواءمة مؤسسية. كما تستمر الجهود الرامية إلى إزالة العوائق أمام المشاركة السياسية للمرأة وتوسيع تمثيلها في الحياة العامة ضمن مسار إصلاحي طويل الأمد.

الحريات العامة وضوابط العصر الرقمي

تتقدّم النقاشات السياساتية بشأن حماية الحريات العامة بالتوازي مع معالجة المخاطر الرقمية، بما في ذلك حماية الأطفال من المحتوى الضار. ويعتمد تحقيق مزيد من التقدّم على إرساء ضمانات توازن بين أهداف الحماية والمعايير القائمة على الحقوق، وصون حرية التعبير، وضمانات المحاكمة العادلة.

- مراحل أولية
- تقدّم ملحوظ
- تقدّم متقدّم

نظرة إلى المرحلة المقبلة

من المؤشرات إلى التنفيذ المستدام

بعد عام على انطلاق العمل الحكومي، تبدو الصورة واضحة:
تشكّل العام الأول من عمل الحكومة حول مسارات الاستقرار، وإعادة تفعيل المؤسسات، وإطلاق إشارات إصلاحية، واضعًا أسسًا ستحدّد ملامح المرحلة المقبلة.

ما الذي تبين خلال العام الأول

إعادة تفعيل المؤسسات

أُعيد تنشيط الهيئات التنظيمية، ومؤسسات الرقابة، والإدارات العامة بعد سنوات من الجمود، بما يشير إلى استعادة الاستمرارية المؤسسية.

مسار اصلاحي مستمر

تقدّم العمل التشريعي والاستراتيجي وأطر التخطيط عبر مختلف القطاعات.

أولوية إدارة الأزمات

هيمنت استمرارية التشغيل وتثبيت الخدمات على العمل السياساتي، لا سيما في قطاعات الصحة، والأمن، والبنية التحتية، والحماية الاجتماعية.

إعادة التواصل مع الشركاء

عاد الانخراط الدولي والإقليمي ليشكّل عاملًا أساسيًا في دعم زخم الإصلاح وتأمين التمويل.

تشكل هذه القراءة خط أساس يمكن من خلاله فهم مسارات العمل المستقبلية، وقياس التقدّم، وتحديد الأولويات في المرحلة المقبلة.

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

GEP GOVERNMENT ENGAGEMENT PLATFORM

منصة المشورة للجهات الحكومية (GEP)

كولدج هول - الطابق الرابع - مكتب 427
الجامعة الأميركية في بيروت
رياض الصلح، بيروت 1107 2020
بيروت، لبنان
هاتف: 350000 1 961+ تحويلة 3585 - 3597
البريد الإلكتروني: gep@aub.edu.lb
الموقع الإلكتروني: www.aub.edu.lb/gep